الراشد مترئسا جلسة الأمس الخاصة

الحكومة تستمع إلى الآراء النيابية باهتمام

مبارك الخرينج متحدثا

تكليف «الصحية البرلمانية» متابعة تنفيذ توصيات «الأوضاع الصحية»

النواب طالبوا بضرورة تنفيذها على وجه السرعة

■ العمير: التسيب في المخافر لم ينته وجريمة الميموني تكاد تتكرر.. والابتزاز والإهانات موجودة حتى للمواطنات

■ البوص: حالات السرطان والقلب والشلل الدماغي يفترض ألا تمر على لجان

■ الخرينج: الوضع الصحي يحتاج إلى معالجة جذرية والوزير يحاول ما يستطيع لكن الشق عود

■ دشتي: نعلم بوجود استهداف للشباب.. والحكومة مجتمعة عليها معالجة ما يعكر صفو الكويت

علي العمير منتقدا أوضاع المخافر

محمد الرشيدي متحدثا

السعودي بشرح التوصيات وما تم منها:

1 – العمل على تطبيق القانون على الجميع دون هوادة لفرض استتباب الامن.

2 – نشر قوات الامن في الاسواق والمرافق العامة وتكثيفها.

3 – تعزيز دور المخافر والدوريات وتدعيمها بكثافة الضباط والافراد.

4 – عدم التساهل مع العمالة الوافدة الخارجة على القانون وابعادها في حال وجود سابقة.

5 – الضرب بقوة القانون على من يهدد الامن عبر استخدام التكنولوجيا الحديثة كوسائل التواصل الاجتماعي.

6 – لا يوجد بوزارة الداخلية قيادات مشرهلة ولكن هناك قيادات اقل انتاجا من غيرها وتم العمل على احالة بعض القيادات للتقاعد.

7 – تم تخريج اربع دفعات من ابناء الكويتيات من الخليجيين وجار العمل على دراسة التجربة.

8 – قامت وزارة الداخلية بمخاطبة البلدية بشأن النظر في تحديد نسبة من العمالة الوطنية في شركات الامن والحراسة لأن المجمعات الكبيرة «المولات» تتعاقد مع شركات الأمن والحراسة.

9 – جار العمل على اصدار هيكل تنظيمي لوزارة الداخلية بعد الوقوف على القصور.

10 – تتم الاستعانة بالخبرات وفقا للحاجة.

11 – ضرورة انشاء مركز علمي امني متخصص من مهامه القيام بالدراسات والابحاث العلمية في مجال الجريمة والانحراف ووضع خطط وبرامج نوعية وارشادية للمجتمع وافراده الاجانب وقياس معدلات الجريمة والانحراف.

12 – جميع ما تتخذه الوزارة من اجراءات متطابقة مع الدستور.

13 – دراسة الثغرات في قانون الجزاء واقتراح النصوص الخاصة بذلك.

14 – تقسيم النزلاء الى فئات ومراقبة المفرج عنهم واقامة برامج اصلاحية وتهذيبية.

15 – تنفيذ خطة اعلامية لتوعية الشباب وارشاد الشباب والجمهور بالتدابير الوقائية في المشاكل الامنية والمرورية والاجتماعية والثقافية والخدماتية.

16 – تنفيذ الحملات التفتيشية لضبط مخالفي الاقامة واتخاذ اجراءات الابعاد الاداري بحق المخالفين لقانون الاقامة وابعاد من تصدر بحقهم احكام قضائية ووقف دخول بعض الجنسيات.

17 – الاستعانة بنظم امنية قوية لحماية البيانات واجهزة الحاسب الالي وتنفيذ الخطة الاعلامية الخاصة بالتوصية رقم 16، وطلب تخصيص مبلغ مليون ونص لمشاريع دليل المستخدمين ومكافحة الفيروسات.

18 – تعديل تشريعي بالتشديد في توقيع العقاب على استخدام السلاح او الالات الحادة او المؤذية في جميع جرائم الضرب والاعتداء.

19 – تشكيل لجنة لتسهيل اجراءات التحقيق في جنح الحوادث المرورية.

20 ربط الي مع الادارة العامة لتنفيذ الاحكام التابعة لأحكام دون الحاجة للرد.

21 – مخاطبة وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير البلدية بشأن توصية «رجالات الكويت للتحقيق بالتجنيس» للاختصاص.

22 – دراسة انشاء مركز معلومات دائم ومستمر ليكون قادر وبفاعلية على دعم القيادة الميدانية في كافة مستوياتها.

23 – الاستمرار في عقد دورات تأهيل القادة من خلال قطاع التدريب والتعليم والمؤسسات العلمية المختصة بتطوير الموارد البشرية داخل وخارج الكويت.

24 – خلق حاجز عام من خلال نرقية ضباط الصف الذين يحصلون على مراحل تعليمية متقدمة لحثهم على مواصلة التعليم واستقطاب من هم خارج الخدمة.

25 – تسعى وزارة الداخلية للحصول على «بدل امني» يخص بها وحدها.

26 – اقرار العقيدة الامنية لقوة الشرطة.

27 – جار بحث امكانية تنفيذ التوصية بالتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية مجلس استشاري من القيادات الامنية.

28 – العمل على اصدار قانون لجمع السلاح على ان يتضمن التفتيش على الاسلحة والذخائر والمفرقعات ويعمل القانون على اعفاء من يسلم سلاحه من العقوبة خلال فترة.

عبدالحميد دشتي: نحن نطمح بالمزيد وكثير من الامور كانت غايبة علينا عندما وضعنا التوصيات ولاشك نحن نطمح بضخ الدماء الجديدة ولا شك الامن هو هاجس ونحن نعلم ان هناك استهدافا للشباب والحكومة مجتمعه يجب ان تدير الامور حتى لا يعكر صفو الكويت.

ناصر المري: هذا نهج طيب ان الوزارة قامت تعرض برنامج عمل الوزارة والوزير هو برسم السياسة ومن لديه ملاحظة من الاعضاء بودنا ان توضع الملاحظات وتشخص ويوضع لها الحلول وانخفاض معدل الجريمة يدل على دور الوزارة واعتقد يجب اعادة هيبة رجل الامن وانا تهمني القضية المرورية وتواجد امني في صالات الافراج.

سعد البوص: الوزير من خلال العرض بعث الاطمئنان أن البلد بخير واعتقد أن الوزير منصبه منصب سياسي ولا يوم راينا الأخ الوكيل بنفتيش مفاجئ على سير وزارة الداخلية ويجب أن يطبق مبدأ الثواب والعقاب.

صفاء الهاشم: كنا نحب أن نسمع ونرى ما يخص الانفلات الأمني، لا نستطيع أن نتحدث عن انفلات أمني قبل أن نرى الهيكل التنظيمي، لا نريد مركزية بالعمل ونريد قانون جمع السلاح وهيبة رجل الأمن يجب أن تعود وميراث الشوارع يجب أن توقف ونحتاج ضخ ملف المزدوجين والتجنيس.

عسكر العنزي: أوضح لصفاء أن الهيكل التنظيمي معروض على لجنة وزارة الداخلية والدفاع.

عصام البدوس: القضية الأمنية هاجس كل مواطن والتراخي بها مرفوض والمحسوبية غير مقبولة، كم تمنيت أن تكون الجلسة سرية ليتاح لنا الحديث بشفافية أكبر وهذا يجعلنا متحفظين حفاظا على سرية المعلومات وحتى لا يفهم الكلام بغير محمله.

خلف دميثير: لا يمكن لأي مجتمع في العالم أن يقضي على الجريمة ولو توصل المجتمع للحد من الجريمة فهذا امر ممتاز، ونحن نؤمن بحرية الراي والنقد ولكن الأهم ألا يكون هناك شخصانية أومساس ولا نريد أن نتصيد الأخطاء ونجرح بعض، وزير الداخلية حقق انجازات كبيرة بحلمه وكمته خلال السنتين الماضيتين وتعامل مع الأحداث بروية وامتصوا من يريد أن يصطدم بالمجتمع الكويتي.

عبدالله معيوف: الجانب الزمني جانب شائك ومهم وبعتمد على التغيرات وما يجري بالساحة ونحن مررنا بأزمة لأول مرة وهي المسيرات والاحتجاجات، وقام الوزير بعدم إعطاء الفرصة للفوضة، وهي طريقة ناجحة، وأنا لدي معلومات عن شقق وعمارات مشبوهة ونحن نريد تشجيعا للقيادات الأمنية والمهزلة بالتحقيقات جعلت المواطنين يتنازلون عن القضايا، والتأخير بالشرقيات والتعيينات بدأت تسبب أزمة بين القيادات الأمنية.

صالح عاشور: واضح الجهد المبذول من الوزارة بخصوص التوصيات ونحن بحاجة لليقظة والجدية وهناك جهود عالمية واضحة لتغيير القيادات العربية وإن لم يكن معايير واضحة لبعض القضايا سنبدأ هنا المشاكل والمزاجيات والتمييز والقبول ببعض المناصب والكلية العسكرية بها تمييز واضح، وقضية البدون إن لم نسع لحلها ستفرض علينا المنظمات العالمية حلها.

عسكر العنزي: الجلسة ممتعة اليوم وعلنية الجلسة اثبتت شفافية الوزير واستغرب أن بعض النواب الذين لديهم معلومات وتوصيات غابوا عن العرض وهذا المجلس نتمنى أن يستمر بتعاون تبادلي حكومي نعم قد يكون هناك أخطاء ولكن بالتعاون ستنتهي مثل هذه الأخطاء، واعتقد أن هناك نقصا في التحقيقات وقلة عدد الأفراد في مراكز الشرطة.

سعدون حماد: من أولويات المواطن الأمن، ونحن كان لدينا مشروع الكاميرات الأمنية، ونرجو من الأخ وزير الداخلية أن يوضح أين وصل موضوع الكاميرات، والأمن مسؤوليتنا جميعا وليست مسؤولية وزير الداخلية فقط، ونحن بحاجة إلى كوادر ويجب تجنيس جميع العسكريين المتقاعدين.

عدنان المطوع: قضية التجنيس هي قضية تؤرق الجميع خاصة القيد الأمني والبدون ظلم الكثير منهم ونتمنى أن تعالج هذه القضية على الوجه السريع وكثير منهم من العشرينات وكثير منهم خدموا في السلك العسكري، ونحتاج أن يكون انضباطا أمنيا في المجمعات التجارية، واعتقد اننا بحاجة إلى التجنيد الإلزامي.

نواف الفزيع: ما دار في الجلسة السرية لم يأت في رد الوزارة علينا اليوم، ونحن نستغرب أن يكون عدد سكان الكويت 3 ملايين ويسهر على أمنهم 700 شرطي فقط، ومشكلة المنظومة الأمنية اليوم في الكويت بقيادتها، ونحن نستغرب عدم نسخ التجربة البريطانية حتى الآن في المراقبة بالكاميرات.

عبدالله التميمي: يوجد البعض من القيادات لا يستحق أن يبقوا في مناصبهم وأتمنى أن يتحقق على أرض الواقع، وتجاوب وزير الداخلية معنا بعدة قضايا هو أمر مشكور عليه والقضية الأمنية في البلد تخص وزارات عدة وهناك بعض الشباب لديهم استهتار ذاتي ويجب على أصحاب المجمعات التجارية أن يقوموا بالصرف ووضع الآليات فيما يخص حماية المجمعات من الداخل.

مبارك الخرينج: القانون يمنع مزدوجي الجنسية «صحيح» لكن هناك تخييرا في القوانين وهناك اشخاص سحبت جناسيهم دون تخييرهم وعرفوها من الجريدة الرسمية، ونتمنى من معاليك إعادة النظر في تلك الحالات، وإعادة النظر بإنهاء أعمال البدون ممن خدموا في الداخلية وليس لديهم إحصاء 1965 وتعدوا سن الـ 60 عاما.

خليل الصالح: هناك حالة هيجان في الشارع واستخدام الأسلحة فيها وارد، وماذا كل هذه الأعداد من أسلحة الصيد المرخصة فنريد آلية جديدة للتراخيص وضوابط الاستخدام، ونشكر وزارة الداخلية لكشفها مقاهي تستخدم الحشيش في الشيشة.

وقال: وزير الداخلية فعلا جاد في التعامل مع كل من يسيء لأمن الكويت من خلال كاميرات المراقبة، وهذا ما شعرت به بعد هذه الجلسة.

أحمد لاري: مسؤولية الأمن يتحملها الجميع وليس الداخلية فقط بل حتى التربية والسلطة التشريعية ونحن نقول الحقيقة بتوازن، وسرعة كشف الداخلية للجرائم نحسب لهم مثل جريمة الأفنيوز وكنا نتمنى من وزير الداخلية أن يتواجد في مواقع الحدث ليعيد ثقة المواطنين في محل الجريمة ويبعث بهم الأمان لأن الناس بدأوا يخشون الذهاب لذلك المكان، فيجب أن نعمل على جانب الإعلام الأمني والنفسي، ونريد اليوم تسريع اجراءات محاكمة الجرائم «فالعدل حياة».

وأضاف: هناك قلم في القيود الأمنية لأنها توضع بمزاجية ويجب أن تكون وفق معايير لفرضها ورفعها.

مبارك النجادة: القاعدة الأدبية في علم الإدارة «ما لم يقاس لا يطور» وكنا نتمنى رؤية الارقام الخاصة بالموضوعات المتداولة كنبات معدلات الجريمة رغم زيادة الكثافة السكانية.

وأشار: يسجل لمعالي النائب الأول احتواءه لأزمات البلاد السياسية، متطرقا إلى قضية البدون في نبماء «نرجوا ألا ندفع هؤلاء للاستغلال من قبل أطراف لا تريد الاستقرار.

مبارك العرف: وظيفة رجل الأمن كما هو معروف هو منع الجريمة قبل وقوعها، السجون وضعت للاصلاح وللأسف بعد انتهاء المدة ويخرج المسجون نجده خرب أكثر وابتلى أكثر ويجب أن يكون هناك تشديد على إدارة السجون.

سعود الخريجيك ان المسؤوليات كبيرة والوزير يقدم كل ما هو متاح خاصة في ما يحيط بنا من مخاطر، وانا اتحدث عن القوة الخاصة في حماية المنشآت النفطية واعتقد اننا بحاجة لإضافة الكثير من الامتيازات لديها وأتمنى كذلك ألا يجنس إلا من يستحق هذه الجنسية.

يعقوب الصانع: بالجسة السرية تحدثنا عن جرائم أمن الدولة وأعتقد ان «الشق عود» ونحن في بؤرة ما يطلق عليه الربيع العربي والكويت محل لأطماع بعض الدول وأنا بوجهة نظري لابد أن يكون لدينا منظومة أمنية متكاملة وأعلم تماما اننا ينقصنا عدد افراد في الداخلية.

علي العمير: لا شك بأن قضية الأمن هي أهم قضية على المواطن الكويتي، ومعدل الجريمة بارتفاع فماذا فعلت الوزارة للحد من هذه المعدلات خصوصا في القضايا التي تسجل ضد مجهولين.

لقد استمعت لملاحظات الأخوة الأعضاء وسجلنا الملاحظات وهناك ملاحظات ستقوم بتنفيذها، وقبل قليل قال أحد الأعضاء انني خرجت من المجلس وتعم أنا ذهبت ورجعت للمجلس، ونحن نقوم بالأعمال من أجل الكويتيين وغير الكويتيين وهناك الكثير من الخطوات التي نتخذها من أجل الحفاظ على الأمن ونحن بدأنا بخطة ونجني بعض ثمارها، وأود أن أؤكد أن الوزارة لا تدخر جهدا في العمل بدورها، وبما اننا نعمل إذا هناك أخطاء، والتوصيات تشكل إضافة لعملنا واعتقد اتضح لحظراتكم أن بعض التعديلات والتوصيات بحاجة إلى مشاريع قوانين من المجلس بما يسهم بتمكين الوزارة بأداء اعمالها بطريقة أكثر مهنية ومثال على ذلك القانون بشأن تنظيم المواكب والاجتماعات العامة ومازال حتى تاريخنا مدرج على جدول اعمال الجلسة.

ومشروع جمع الأسلحة والجرائم الالكترونية وتجريم استخدام الآلات الحادة وقانون ضباط الشرطة وروابهم ومرسوم عقوبة المتسلل للبلاد.

وأشكر أعضاء المجلس اتاحتهم للفرصة لأوضح دور الوزارة وما نقوم به.

■ عسكر: لايجوز لأي طرف لا تنجز له معاملة يأتي هنا لينتقد.. وبالحمود كفيت ووفيت

■ الدبوس: التعاملات الحكومية محاطة بالمزاجية والدورة المستندية ولا نعفي أحدا من مسؤوليته

■ عاشور: النهج الحالي تقليدي ولا يحل المشكلات والإصلاح يبدأ من جسد وهرم الوزارة

سجالات نيابية أثناء مناقشة الأوضاع الصحية والأمنية